ملخص الرسالة باللغة العربية

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالسلوك المنحرف(دراسة لظاهرة الرشوة في المجتمع الليبي)

يعد المجتمع الليبي أحد المجتمعات التي واجهت بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية أثناء فترات التحول منذ اكتشاف النفط فيليبيا عام 1952 حتى إجراء هذه الدراسة.والرشوة أحد تلك المشاكل التي تمثل خطراً بالغاً على النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.ومن هنا انصب اهتمامنا على دراسة هذه الظاهرة.

إشكالية الدراسة وأهدافها: يحاول البحث التعرف على العلاقة بين فترات التحول التي يمر بها المجتمع الليبي، وظهور أو ارتفاع معدلات الرشوة، من خلال مقاربة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على ظاهرة الرشوة في هذا المجتمع، سواء كانت قانونية تتصل بإجراءات الضبط الجنائي أو المحاكمة، أو متصلة بطبيعة التنظيم المؤسسي والإداري.

وعينة الدراسة: كانت من مرتكبي جرائم الرشوة المتهمين والمحكومين المودعون بمؤسسة الإصلاح والتأهيل (عين زاره) مدينة طرابلس، وهي مؤسسة كبيرة تظم أكثر من(1200) سجين في مختلف أنواع الجرائم.

وقام الباحث بالاستعانة بمنهج دراسة الحالة.

الهداف الأساسي لهذه الدراسة:هو التعرف علي أهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بظاهرة الرشوة في المجتمع الليبي، وأثارت الدراسة مجموعة من التساؤلات حاولت الإجابة عليها وهي:

التساؤل (1): ما هي العلاقة بين النظام الاجتماعي،والاقتصادي،وانتشار ظاهرة الرشوة في المجتمع الليبي؟

ــ أفادت جزء كبير من الحالات بان التحولات الاجتماعية والاقتصادية هي التي دفعاتهم لارتكاب جريمة الرشوة، وجزء بسط فقط هو أفاد بان التحولات الثقافية هي التي دفعته للرشوة وهي تمارس عن طريق فئة.

ــوأفادت اغلب الحالات بأن ما دفعهم للارتكاب جريمة الرشوة هو عامل مادي،المتمثل أساسا في الفقر والتضخم والغلاء وتدنى مستوى المعيشة و أصبحت أمر متعارف علية.

التساؤل (2):ما هي العلاقة بين التنظيمات والمؤسسات القائمة،وظاهرة الرشوة في المجتمع الليبي؟

ــ توصلت الدراسة إن وجود مسئولين مرتشين علي رئس المؤسسات التي تقدم خدمات مباشرة من العوامل المساعد في زيادة انتشار ظاهرة الرشوة.

ــ وأفادت الحالات بان الفئة المستفادة من الرشوة هم الأفراد ذوى المصالح الخاصة،ثم فئة رجال الأعمال والمستثمرين.

ـــ ونتيجة سو النظام السائد في مختلف المؤسسات قد يكون سبب رئيس في انتشار ظاهرة الرشوة وان اغلب المؤسسات الخدمية والقانونية والإدارية لا تخلو من الرشوة.

التساؤل(3):ما هو الدور الذي يقوم به القانون وإجراءات تنفيذه للحد من انتشار واقتراف الرشوة في المجتمع.

ـــ اغلب الحالات أفادت بان قوانين وتشريعات محاربة الفساد والرشوة لم تطبق لا علي من يتم القبض عليهم وهم (قليلون جدا) مقارنة بما يحدث من فساد ورشاوى.

ـــ عدم الإسراع والمماطلة بتطبيق القانون في قضايا الفساد والرشوة قد يكون سبب أو حاضنةفي لانتشارهما.

ـ عدم مقاضاة الفساد والرشوة لدي الكبار عامل مشجع علي زيادة بين صغار العاملين والموظفين .

وتم تبويب موضوعات الدراسةفي(8) فصول دراسية. ومن **التوصيات والمقترحات** التي تم التوصل إليها:ـــ

. العمل علي كشف الخلل أو الانحراف في مرحلة الأولى ، واقتراح أساليب تصحيحه.

.إصلاح الأساس المادي للوظيفة علي نحو يستجيب أكثر لضغوط الحياة والتزاماتها المتزايدة.

ـــ الاختيار السليم والدقيق في التحري عن عنصري القوة والأمانة في من يسند إليه مهام حساسة.

. تبصير أفراد المجتمع بالجرائم التي يعاقب عليها القانون،والمخاطر التي تسببها الرشوةللمجتمع.

.اعتماد سياسة التدوير الوظيفي وخاصة في الجهات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد والرشوة.

. الاهتمام بشكاوى المواطنين ، علي أن يتم التصرف بمنتهى الحزم مع أصحاب الشكاوي الكيدية.

. تقوية الرقابة الإدارية وإحكامها لمعالجة أي انحرافات من فساد ورشوة وسرعة البت في المخالفات مما يشكل رادعا للآخرين.

. تعميق وزيادة الشفافية والمساءلة في الممارسات الحكومية وإتاحة المجال للاطلاع علي هذه الممارسات، وإتاحة المجال لأجهزة الإعلام لممارسة دورها في الرقابة والنقد والكشف عن الممارسات السلبية .